تحرك عاجل

رقم الوثيقة: UA: 005/13 Index: MDE 24/002/2013

القبض على أربعة رجال، وهم عرضة للتعذيب في سوريا

في 24 نوفمبر/كانون الثاني 2012 قُبض على كل من يوسف العمار وابني أخيه صهيب العمار وإقبال العمار وشخص آخر من أقربائه، وهو بلال كوشان، في شقتهم المشتركة بدمشق. وهم محتجزون منذ ذلك الوقت في ظروف تصل إلى حد الاختفاء القسري ومعرَّضون لخطر التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة.

وذكر أحد الصلات المحليين أن أفراداً من قوات الأمن وصلوا في الساعات الأولى من صبيحة يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إلى شقة يقطن فيها يوسف العمار وابنا شقيقه صهيب العمار وإقبال العمار وقريب آخر لم يكن موجوداً في ذلك الوقت. وكان بلال كوشان، ابن عم صهيب وإقبال، وهو من مدينة درعا أصلاً، يقيم معهم في الشقة. وقال الشخص نفسه لمنظمة العفو الدولية إن بعض الشهود العيان أخبروا العائلة في وقت لاحق بأن أفراد قوات الأمن اقتادوا الرجال الأربعة.

ولم تُخبر السلطات السورية عائلتهم باعتقالهم أو بمكان وجودهم أو بالتهم الموجَّهة لهم. كما أن أسباب اعتقالهم لا تزال غير معروفة. وكان إقبال العمار قد اعتُقل لفترة وجيزة قبل ذلك في مطلع عام 2012، بينما كان صهيب العمار قد اعتُقل طوال الفترة من 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 إلى 10 يناير/كانون الثاني 2012، عندما أُطلق سراحه بدون تحمة. (أنظر الوثيقة بعنوان: "طالب سوري عرضة للتعذيب في الحجز" على الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/080/2011/en والتحرك العاجل بعنوان: معلومات إضافية: إطلاق سراح طالب سوري بعد مرور شهرين"، على الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/003/2012/en. وقال فيما بعد إنه تعرَّض للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة قبل إطلاق سراحه، الأمر الذي يثير قلق منظمة العفو الدولية من أن الرجال الأربعة ربما يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- الإعراب عن القلق لأن يوسف العمار وصهيب العمار وإقبال العمار وبلال كوشان ما زالوا معتقلين بمعزل عن العالم الخارجي منذ 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في ظروف تصل إلى حد الاختفاء القسري؛
- حث السلطات السورية على ضمان حمايتهم من التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، والسماح لهم
 بالاتصال بعائلاتهم وبتوكيل محامين من اختيارهم، وتوفير الرعاية الطبية الضرورية لهم؛
- طلب توضيح وضعهم القانوني، وحث السلطات على إطلاق سراحهم إذا لم يتم توجيه تهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها دولياً ومحاكمتهم وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 18 فبراير/شبط 2013 إلى:

الرئيس

بشار الأسد

فاكس: 332 3410 963+ (واصل المحاولة)

(فاكس/هاتف_ إختر فاكس)

(الفاكس هو وسيلة الاتصال الوحيدة المضمونة؛ يرجى عدم إرسال رسائل عادية)

المخاطبة: سيادة الرئيس

وزير الداخلية

اللواء محمد إبراهيم الشعار

فاكس: 963 11 311 0554 (واصل المحاولة)

(الفاكس هو وسيلة الاتصال الوحيدة المضمونة؛ يرجى عدم إرسال رسائل عادية)

المخاطبة: معالى الوزير

وزير الشؤون الخارجية

وليد المعلم

فاكس: 6253 214 11 963+ (واصل المحاولة)

(الفاكس هو وسيلة الاتصال الوحيدة المضمونة؛ يرجى عدم إرسال رسائل عادية)

المخاطبة: معالى الوزير

يرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين لروسيا الاتحادية المعتمدين لدى بلدانكم، على النحو التالي:

الاسم العنوان رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني

كما يرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

القبض على أربعة رجال، وهم عرضة للتعذيب في سوريا

معلومات إضافية

اعتُقل الدكتور محمد العمار، والد صهيب وإقبال، وهو أحد الدعاة السلميين للإصلاح الديمقراطي في سوريا، عدة مرات منذ بدء الانتفاضة في هذا البلد. وللمزيد من المعلومات بشأن اعتقاله، أنظر الوثيقة بعنوان: إصلاحي ربا يكون معتقلاً، عرضة للتعذيب، على الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/036/2012/en، والوثيقة المعنونة بد: "إطلاق سراح ناشط سوري من أجل الديمقراطية"، على الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/051/2012/en. وقد نشر نداءاته على الانترنت على الانترنت على نظاق واسع وألقى كلمات أمام الجمهور وشارك في مؤتمرات.

اعتُقل آلاف الأشخاص منذ اندلاع الاحتجاجات التي طالبت بالإصلاح السياسي في فبراير/شباط 2011، للاشتباه بأنهم من معارضي الحكومة، ويُعتقد بأن العديد منهم، إن لم يكن معظمهم، قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولدى منظمة العفو الدولية أسماء ما يربو على 720 شخصاً زُعم أنهم قضوا نحبهم في الحجز خلال تلك الفترة، كما قامت بتوثيق العديد من حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية بعنوان أردت أن أموت: الناجون من ضحايا التعذيب في سوريا يتكلمون " (رقم الوثيقة: MDE 24/016/2012) على الرابط الإلكتروني التالي:

: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en

ومنذ اندلاع الاحتجاجات، تدهورت الأوضاع في سوريا لتتخذ شكل نزاع داخلي مسلح، طال معظم أنحاء البلاد، بين قوات الأمن والجماعات المسلحة. وشهدت سوريا تفشي ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وممنهج، ومنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، حيث كانت أغلبية الضحايا من المدنيين. وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق العديد من الأمثلة، كان آخرها التقرير الصادر بعنوان: "سوريا: الهجمات العشوائية تُرهب المدنيين وتشرّدِهم" (رقم الوثيقة: (MDE24/078/2012) على الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/078/2012/en

كما خلُصت هيئات أخرى، من قبيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، إلى نتائج مشابحة لتلك التي خلُص إليها تقرير المنظمة. إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وحماية

المدنيين.

وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها هي انتهاكات

ارتكبتها القوات المسلحة التابعة للدولة والمليشيات الموالية للحكومة، والمعروفة باسم "الشبيحة"، فقد ارتكبت جماعات

المعارضة المسلحة انتهاكات عديدة، من قبيل تعذيب وقتل الجنود الذين يقعون في الأسر وأفراد مليشيات "الشبيحة"،

بالإضافة إلى اختطاف وقتل أشخاص يُعرف يؤيدون الحكومة وقواتها أو يُشتبه بأنهم كذلك، أو احتجاز الرهائن بمدف

التفاوض بشأن تبادل الأسرى. إن منظمة العفو الدولية تدين بدون تحفظ ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، وتدعو قيادات

كافة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا إلى الإعلان عن حظر ارتكاب مثل تلك الأفعال، وبذل كل ما في وسعها لضمان

توقف قوى المعارضة عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات فوراً.

ولذا فإن منظمة العفو الدولية ستستمر في الدعوة إلى إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية

الدولية. كما تدعو إلى فرض حظر دولي على واردات السلاح بمدف وقف تدفق الأسلحة إلى الحكومة السورية، وتجميد

أصول الرئيس بشار الأسد ومعاونيه المقربين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين على الدول التي تنظر في توريد السلاح إلى

المعارضة المسلحة إنشاء الآليات الضرورية لضمان عدم استعمال تلك المواد في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان و/أو

جرائم حرب . كما يتعين على الحكومة السورية أن تسمح لأعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة والمنظمات الدولية لحقوق

الإنسان والمنظمات الإنسانية الدولية، بدخول الأراضي السورية بلا عوائق.

يرجى الاطلاع على الخريطة التفاعلية "عين على سوريا" على الرابط: (www.eyesonsyria.org) لمعرفة الأماكن

التي تُرتكب فيها انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والأنشطة الدولية التي تقوم بما منظمة العفو الدولية من أجل

تحقيق العدالة.

الأسماء: يوسف العمار، صهيب العمار، إقبال العمار، وبلال كوشان

رقم الوثيقة: UA: 005/13 Index: MDE 24/002/2013

النوع الاجتماعي: ذكور

بتاريخ: 7 يناير/كانون الثاني 2013